

النمو العالمي لا يزال صامداً مع تراجع فرص المفاجآت الإيجابية

القارات. في الواقع، بمرور الوقت، وصل الإجماع إلى نظرة أكثر تفاؤلاً، فقد ثبت أن مستويات الاستهلاك وأسواق العمل في الولايات المتحدة تتسم بمزيد من المرونة، وحدثت مفاجأة إيجابية في تعافي الاقتصاد الصيني، وخفت وتيرة التباطؤ في منطقة اليورو بفعل فصل الشتاء المعتدل والسياسات المالية الأكثر دعماً.

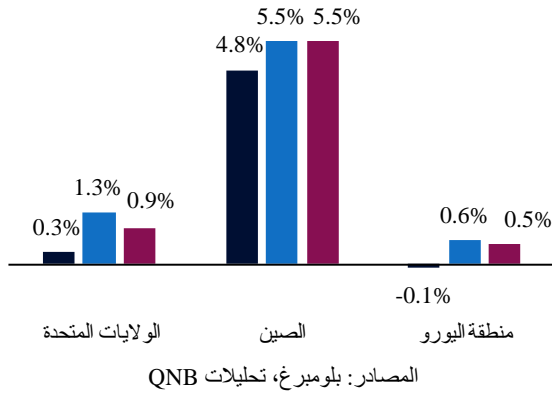
توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023

حسب الاقتصاد الرئيسي

(نمو سنوي، %، استطلاع بلومبرغ)

■ الإجماع في يوليو 2023 ■ الإجماع في يناير 2023

■ QNB في يناير 2023



لكن، مستقبلاً، ينبغي الحذر من مغبة الانتقال بالكامل من حالة التشاؤم المفرط إلى الإفراط في التفاؤل. بينما نعتقد أن النمو العالمي سيستمر في الصمود في مواجهة العديد من الرياح المعاكسة (النقدية والمالية والجيوسياسية)، لا نرى مجالاً لمزيد من المراجعات التصاعدية. بل سنبقى توقعات النمو الخاصة بنا التي أصدرناها في وقت سابق من هذا العام دون تغيير. هناك ثلاثة عوامل رئيسية تدعم هذه النظرة الحذرة للنمو الضعيف والمدعوم لبقية العام.

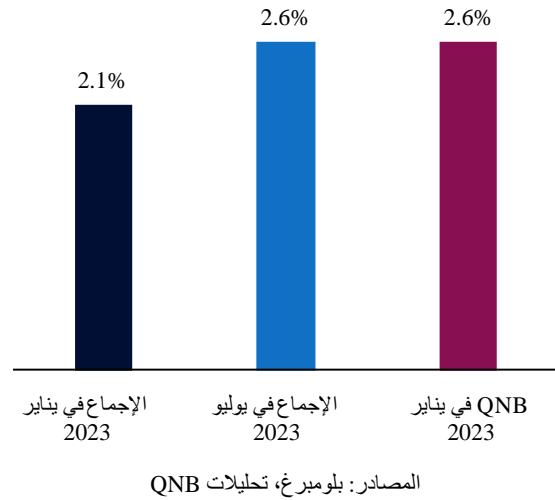
أولاً، من غير المحتمل أن يستفيد المستهلكون العالميون من نفس النوع من الرياح المواتية التي دعمت الدخل الحقيقي المتاح في النصف الأول من عام 2023. أدى التصحيح الحاد في أسعار السلع الأساسية، التي انخفضت بأكثر من 30% في حوالي عام، إلى تباطؤ كبير في التضخم وتوقعات التضخم. ونتيجة لذلك، تعزز نمو الأجور الحقيقي والدخل المتاح، مما زاد من دعم الاستهلاك على مستوى العالم. ولكن هناك مجال محدود لمزيد من الانخفاض في أسعار السلع الأساسية. وصلت المخزونات العالمية إلى أدنى مستوياتها القياسية ومن المرجح أن يكون نمو الإمداد محدوداً، حيث تتطلب الزيادات الإضافية في الإنتاج استثمارات جديدة ليست قيد الإعداد حالياً.

في مطلع العام الحالي، هيمنت التوقعات السلبية من قبل المستثمرين والمحللين على أجندة الاقتصاد الكلي العالمي. جاء ذلك في أعقاب عام 2022 الذي كان صعباً للغاية، عندما كان يتعين على المشاركين في السوق مواجهة الحقائق الصعبة المتمثلة في ضعف النشاط الاقتصادي وارتفاع التضخم والاستقطاب الجيوسياسي.

أدت البيئة القاتمة في يناير 2023 إلى ضعف التوقعات الاقتصادية والسوقية لذلك العام. في الواقع، أشار إجماع توقعات بلومبرغ إلى أن الاقتصاد العالمي سيحقق نمواً ضئيلاً تبلغ نسبته 2.1% في عام 2023، وهو أقل بكثير من المتوسط طويل الأجل البالغ 3.4% وأقل من نسبة 2.5% التي تحدد عادة الركود العالمي. إجماع بلومبرغ هو أداة ترصد التوقعات العالمية للمحللين ومراكز الفكر وبيوت الأبحاث، وتقدم مجموعة من التوقعات بالإضافة إلى نقطة متوسطة لتوقعات السوق.

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2023

(نمو سنوي، %، استطلاع بلومبرغ)



ولكن ثبت أن تلك التوقعات كانت متشائمة للغاية، كما أوضحنا في تحليلنا الاقتصادي الذي صدر بتاريخ 1 يناير 2023: "... مع دخولنا في العام الجديد 2023، يمكن القول إن قدرنا كبيراً من الأحداث السلبية قد تم فهمها واستيعابها بالفعل. في رأينا، أدت السلسلة السابقة من عمليات تخفيض التوقعات إلى تشاؤم مبالغ فيه بشأن مدى انخفاض توقعات النمو. لذلك نتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.6% في عام 2023، مع توسع جميع الاقتصادات الكبرى بوتيرة أسرع مما يتوقعه معظم المحللين".

في منتصف عام 2023، كانت شكوكنا بشأن الركود العالمي الوشيك مبررة، على الرغم من التشديد النقدي المستمر والمشاكل المصرفية في الولايات المتحدة وضعف القطاع الصناعي عبر

للحفاظ على المستوى الطبيعي للنشاط ولكن ليس لإنتاج نوع الطفرات الاستثمارية التي كانت جزءاً من دورات التيسير الصينية في الماضي. وبينما نتوقع وجود حوافز إضافية لبقية العام، فإننا لا نرى "تدابير قوية" هذه المرة. وبالتالي، من غير المرجح حدوث مفاجآت نمو إيجابية كبيرة من الصين .

بشكل عام، كان النمو العالمي أكثر مرونة مما توقعه المحللون والأسواق في وقت سابق من هذا العام. ومع ذلك، فإن فرص المفاجآت الإيجابية أصبحت محدودة الآن بدرجة أكبر مما كانت عليه قبل سنة أشهر، عندما استحوذ التشاؤم المفرط على توقعات المستثمرين والاقتصاديين.

يؤثر ارتفاع أسعار الفائدة الرسمية على الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الشركات. مع مرور الوقت، سيتأثر المزيد من مالكي المنازل بارتفاع تكلفة القروض العقارية. وينطبق نفس الأمر أيضاً على ديون الشركات. في ظل زيادة كلفة الائتمان من خلال ارتفاع أسعار الفائدة، فإن الإنفاق الاستثماري الإجمالي سيقبل من مساهمة نمو القطاع الخاص. ومن ثم، فإن تأثير السياسة النقدية سيتغلغل ببطء في الاقتصاد الحقيقي .

ثالثاً، بعد فترة من التوسع عقب عملية "إعادة الانفتاح" المتأخرة التي تلت فترة الجائحة، يفقد الاقتصاد الصيني زخمه مرة أخرى. تعتبر الحوافز المالية والنقدية محدودة حتى الآن، فقد تم تعديلها

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو*

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد

هاتف: +974-4453-4642

*المؤلف المراسل

بيرنابي لوبيز مارتين

مدير أول – قسم الاقتصاد

هاتف: +974-4453-4643

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يويد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفتها مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تتجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.